

مرسوم سلطاني رقم ( ٥ / ٩٩ )

بالتصديق على اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات  
بين حكومة سلطنة عمان وحكومة سلطنة بروناي دار السلام

سلطان عمان

نحن قابوس بن سعيد

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني

رقم (٩٦/١٠١) .

وعلى اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة سلطنة  
عمان وحكومة سلطنة بروناي دار السلام الموقعة في مسقط بتاريخ ٨ يونيو

١٩٩٨م .

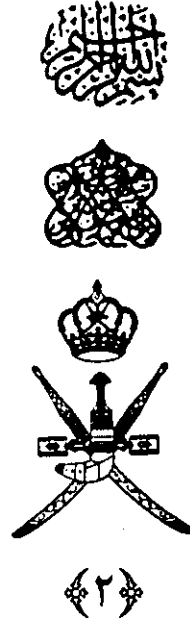
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : التصديق على اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

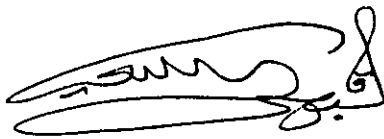
بين حكومة سلطنة عمان وحكومة سلطنة بروناي دار السلام

المشار اليها .

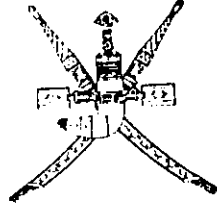


مادة (٢) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

صدر في : ١٦ من رمضان سنة ١٤١٩هـ  
الموافق : ٤ من يناير سنة ١٩٩٩م

  
سلطان عمان

بسم الله الرحمن الرحيم



اتفاقية بين  
حكومة سلطنة عمان وحكومة صاحب الجلالة السلطان ويانج دي  
برتوان بروناي دار السلام  
حول التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات الأجنبية

إن حكومة سلطنة عمان وحكومة صاحب الجلالة السلطان ويانج دي بروتوان بروناي دار السلام (ويشار إليهما معا فيما يلي بالطرفين المتعاقدين ، ويشار الى كل واحدة منهما بالطرف المتعاقد) .

رغبة منهما في تهيئة الظروف الملائمة للمزيد من التعاون الإقتصادي فيما بينهما وبصفة خاصة لإستثمارات مواطني وشركات أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

وإعترافا منهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة بموجب الإتفاقيات الدولية لهذه الإستثمارات سيؤدي إلى تشجيع المبادرات التجارية ويعمل على زيادة الرخاء في كلا البلدين .

واعترافاً منهما بأهمية نقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية التي تنشأ من هذه الإستثمارات .

فقد اتفقتا على مايلي :

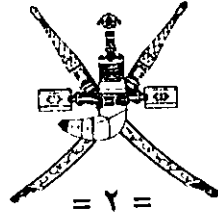
المادة الأولى

تعريفات

لاغراض هذه الاتفاقية :

(١) يقصد بتعبير (إستثمار) - أي نوع من الأصول ويشمل على وجه الخصوص وليس على سبيل الحصر الآتي :-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



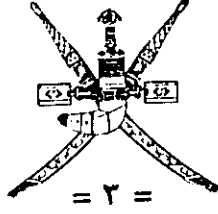
- (أ) الملكية المنقولة وغير المنقولة وأي حقوق ملكية أخرى مثل الرهونات وحقوق الإمتياز والحجز .
- (ب) الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات وأي شكل آخر من المشاركة في الشركات .
- (ج) المطالبات المتعلقة بالمال أو بأى أداء بموجب عقد متصل بأى استثمار له قيمة مالية .
- (د) حقوق الملكية الفكرية والصناعية (وبصفة خاصة حقوق النشر والتأليف وبراءات الإختراع والتصميمات المسجلة والعلامات التجارية والأسماء التجارية والأسرار التجارية) العمليات الفنية ، المعرفة الفنية والشهرة التجارية .
- (هـ) الإمتيازات التجارية الممنوحة قانوناً أو بموجب عقد وتشمل الإمتيازات للبحث عن وتنمية وإستخراج أو إستغلال الموارد الطبيعية .
- (و) أية إستثمارات تمت قبل تاريخ هذه الإتفاقية وأى تعديل في الشكل الذي تم فيه إستثمار الأصول يجب أن لا يؤثر على تصنيفها كإستثمارات .

٢ - تعبير إقليم يقصد به :

(أ) فيما يتعلق بسلطنة عمان :

أقليم سلطنة عمان حسب التعريف المنصوص عنه في قوانين سلطنة عمان والمناطق المجاورة التي تمارس عليها سلطنة عمان حقوق السيادة أو الولاية طبقاً للقانون الدولي .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



(ب) فيما يتعلق ببروناي دار السلام :

بروناي دار السلام والمناطق البحرية المجاورة لساحل بروناي دار السلام إلى المدى الذي يجوز أن تقوم فيه سلطات بروناي دار السلام بممارسة حقوق السيادة أو الولاية في تلك المناطق طبقاً للقانون الدولي .

(٣) يقصد بتعبير (عائدات) الأموال المتحصلة من أية إستثمارات وتشمل على سبيل المثال وليس الحصر الأرباح والفوائد ومكاسب رأس المال وأرباح الأسهم والآتاوات والآتاعاب .

(٤) تعبير (مواطن) يقصد به :

أ - فيما يتعلق بسلطنة عمان :

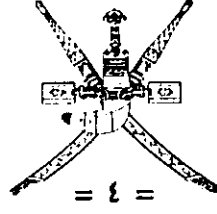
الأشخاص الطبيعيون الذين يحملون الجنسية العمانية طبقاً لقوانين سلطنة عمان .

ب - فيما يتعلق بسلطنة بروناي دار السلام :

الأشخاص الطبيعيون الذين منحوا وضعياً مواطناً في بروناي دار السلام بموجب قوانينها المطبقة .

(٥) تعبير (شركات) يعنى :-

أى نوع من الكيانات القانونية بما في ذلك أى شركة تضامنية ، مؤسسة ، شركة ، منشأة ، جمعية أو منظمة أخرى تكون أو لا تكون لها شخصية قانونية وتكون منشأة أو مؤسسة داخل أو خارج بلد الطرف المتعاقد وتكون ذات مسؤولية محدودة أو غير محدودة وبصرف النظر عن كونها موجهة للربح أو خلافه شريطة أن تكون شركات يملك مواطنو أي من الطرفين المتعاقدين مصلحة كبيرة أو غالبية فيها .

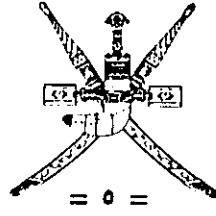


## المادة الثانية تشجيع وحماية الاستثمارات

- (١) يقوم كل من الطرفين المتعاقدين ما أمكن بتشجيع مواطني وشركات الطرف المتعاقد الآخر للقيام بإستثماراتهم في إقليمه وأن يسمح بتلك الإستثمارات طبقاً لأحكام القوانين واللوائح السارية في إقليمه .
- (٢) يمنح كل طرف متعاقد في إقليمه الحماية لإستثمارات المواطنين أو الشركات من الطرف المتعاقد الآخر طبقاً لأحكام القوانين واللوائح السارية في إقليمه . وفي حالة أن التشريعات في أحد الطرفين المتعاقدين تتطلب من وقت لآخر الحصول على الموافقة فيما يتصل بإستثمارات محددة ، فإن على ذلك الطرف المتعاقد أن يقدم الحماية فقط لأي من هذه الإستثمارات التى يقوم بها مواطنو أو شركات الطرف المتعاقد الآخر إذا تم الحصول على الموافقة المطلوبة وإلى مدى الحصول على تلك الموافقة .
- (٣) تتمتع إستثمارات مواطني أو شركات كل طرف متعاقد وفي كل الأوقات بالحماية الكاملة والأمان في إقليم الطرف المتعاقد الآخر . ولا ينتقص أي طرف متعاقد بأي صورة من الصور عن طريق الإجراءات التعسفية أو التمييزية ، من إدارة أو صيانة أو إستخدام أو التمتع بالإستثمارات التى يقوم بها مواطنون أو شركات من الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه .

## المادة الثالثة أحكام الدولة الأولى بالرعاية

- (١) يضمن كل طرف متعاقد وفي كل الأوقات المعاملة العادلة والمنصفة للإستثمارات التى تتم في إقليمه بواسطة مواطنين أو شركات من الطرف المتعاقد الآخر .



(٢) يمنح كل طرف متعاقد في إقليمه لمواطني وشركات الطرف المتعاقد الآخر المعاملة التي لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها إلى مواطني وشركات أي دولة ثالثة وعلى الأخص فيما يتعلق بإدارة وصيانة وإستخدام إستثماراتهم والإنتفاع بها أو التصرف فيها وكذلك أي أنشطة أخرى متصلة بالإستثمارات .

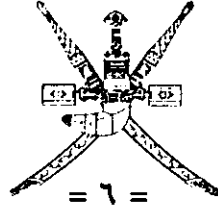
(٣) المعاملة المذكورة أعلاه يجب أن لا تطبق على أي ميزة تمنح إلى مواطنين وشركات من دولة ثالثة بواسطة أي طرف متعاقد بحكم إنضمام ذلك الطرف إلى عضوية إتحاد جمركي ، سوق مشتركة ، منطقة للتجارة الحرة أو ترتيبات إقليمية أو شبه إقليمية ، أو إتفاقية إقتصادية عالمية متعددة الأطراف أو إتفاقية لمنع الإزدواج الضريبي أو لتسهيل تجارة الحدود أو أي أمر يتعلق كلياً أو جزئياً بالضرائب .

### المادة الرابعة التأميم أو نزع الملكية

(١) تتمتع إستثمارات مواطني أو شركات أي من الطرفين المتعاقدين بالحماية الكاملة والأمان في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

(٢) لا يجوز نزع ملكية أو تأميم إستثمارات مواطني وشركات أي من الطرفين المتعاقدين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو إخضاعها لإجراءات لها ذات التأثير الذي يعادل نزع الملكية أو التأميم (يشار إليه فيما يلي بنزع الملكية) في إقليم الطرف المتعاقد الآخر إلا لمصلحة عامة ترتبط بالإحتياجات الداخلية لذلك الطرف المتعاقد وعلى أسس غير تمييزية ومقابل تعويض عاجل وكاف وقابل للتنفيذ .

(٣) تحتسب هذه التعويضات على أساس القيمة السوقية العادلة للإستثمار مباشرة قبل النقطة الزمنية التي يكون قد تم فيها إتخاذ قرار نزع الملكية أو أصبح فيها القرار معروفاً للجمهور أيهما يحدث أولاً . وإذا تعذر تحديد القيمة السوقية يحدد التعويض طبقاً لمبادئ التثمين المتعارف عليها عموماً ومبادئ الإنصاف مع الأخذ في الإعتبار ، ضمن أمور أخرى ، رأس المال



المستثمر ، الإهلاك ، رأس المال المحول فعلياً إلى الخارج ، قيمة الإحلال والعوامل الأخرى ذات الصلة . ويشمل التعويض الفائدة بمعدل فائدة ليبور (LIBOR) الجاري والمطبق على العملة التي تم بها الإستثمار أصلاً من تاريخ نزع الملكية حتى تاريخ السداد .

(٤) إذا قام طرف متعاقد بتأميم أو مصادرة أصول شخص قانوني مؤسس أو مرخص بموجب القانون الساري في إقليمه والذي يمتلك فيه أى شخص طبيعي أو قانوني من الطرف المتعاقد الآخر أسهم أو سندات أو حقوق أخرى أو فائدة فإن عليه ضمان إستلام ذلك الشخص للتعويض العادل والمعقول بعملات قابلة للتحويل بدون قيود مع السماح بتحويله إلى الخارج .

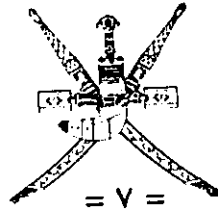
ويتم تحديد هذا التعويض على أساس مبادئ التقييم المتعارف عليها مثل القيمة السوقية للأصول مباشرة قبل النقطة الزمنية التي أعلن فيها قرار التأميم أو نزع الملكية أو أصبح معروفاً للجمهور . ويشتمل التعويض على فائدة تحسب على أساس سعر الفائدة الجاري بين البنوك في لندن (LIBOR) والمطبق على العملة التي تم بها الإستثمار وذلك من تاريخ التأميم أو نزع الملكية حتى تاريخ السداد .

(٥) في حالة عدم توصل المستثمر والطرف المتعاقد إلى إتفاق ، فإن عملية تحديد مبلغ التعويض تحال إلى التحكيم . ومبلغ التعويض النهائى الذى يتم التوصل إليه يجب أن يدفع إلى المستثمر بعملات قابلة للتحويل بدون قيود مع السماح بتحويله إلى الخارج بدون تأخير غير مبرر .

(٦) إن أحكام الفقرات (٢) ، (٣) و (٤) من هذه المادة يجب أن تطبق أيضاً على العائدات الجارية من الإستثمار وكذلك على عائدات التصفية في حالة التصفية .



بسم الله الرحمن الرحيم

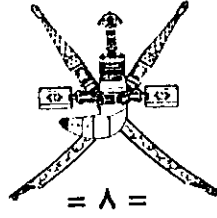


### المادة الخامسة التعويضات عن الأضرار أو الخسائر

(١) المواطنون والشركات من أحد الطرفين المتعاقدين والذين تتعرض إستثماراتهم للخسارة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو إعلان حالة الطوارئ على المستوى القومي أو الثورة أو الشغب في إقليم الطرف المتعاقد المذكور أخيراً ، فإن على هذا الطرف المتعاقد المذكور أخيراً أن يمنحهم المعاملة التي لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها إلى مواطنيه وشركاته . وفيما يتصل برد الحقوق ، التعويض أو أي اعتبار آخر ذو قيمة وما يتصل بتحويل هذه المدفوعات ، فإن على كل طرف متعاقد أن يمنح طلبات مواطني وشركات الطرف المتعاقد الآخر المعاملة التي لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لطلبات مواطنيه وشركاته أو مواطني وشركات أي دولة ثالثة .

(٢) دون الإخلال بالفقرة (١) من هذه المادة فإن مواطني وشركات أحد الطرفين المتعاقدين والذين يتعرضون للخسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر في أي من الحالات المشار إليها في تلك الفقرة والناجمة عن الاستيلاء على ممتلكاتهم بواسطة قواته أو سلطاته ، أو تدمير ممتلكاتهم بواسطة قواته أو سلطاته دون أن يكون ذلك قد حدث في غضون أعمال قتاليه أو إقتضته ضرورة الموقف . يجب أن ترد لهم حقوقهم أو يمنحوا التعويض المناسب والعادل وغير التمييزي .

(٣) التحويلات الناتجة بموجب هذه المادة يجب أن تكون بعملة قابلة للتحويل وأن يسمح بتحويلها إلى الخارج بدون قيود ودون تأخير غير مبرر . ويكون للمستثمر الذي يتم تعويضه الحق في طلب التحويل من العملة المحلية بسعر الصرف الساري في آخر يوم عمل يسبق الأحداث التي أدت إلى خسارته .



### المادة السادسة

#### التحويلات - تحويل رأس المال والعائدات الى الخارج

(١) بعد تأدية إلتزاماتهم المالية فإن مواطني وشركات أى من الطرفين المتعاقدين يحق لهم تحويل رأسمالهم وعائداتهم في عملة قابلة للتحويل بدون قيود وبدون أى تأخير غير مبرر ويشمل ذلك :-

أ - رأس المال ومبالغ رأس المال الإضافية المستخدمة في صيانة وزيادة أو توسيع الإستثمارات القائمة .

ب- صافي العائدات ، أرباح الأسهم ، أتعاب الخدمات الناتجة من المساعدات الفنية ، الفوائد والأرباح الجارية الأخرى الناتجة من أى إستثمار يقوم به مستثمر من أى من الطرفين المتعاقدين .

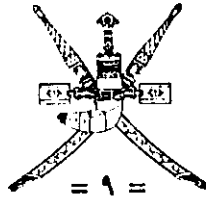
ج- العائدات الناتجة عن البيع الكامل أو الجزئى أو التصفية الكاملة أو الجزئية لأى إستثمار يقوم به مستثمر من أى من الطرفين المتعاقدين.

د- سداد القروض بواسطة المستثمرين من أى من الطرفين المتعاقدين بجانب الفائدة المستحقة .

هـ- عائدات مواطنى أى من الطرفين المتعاقدين الناجمة عن عملهم وخدماتهم فيما يتعلق بالإستثمار في إقليمه طبقاً لقوانينه ولوائحه.

(٢) يلتزم الطرفان المتعاقدان بأن يقدموا للتحويلات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة المعاملة التى لا تقل أفضلية عن تلك التى تقدم للتحويلات المماثلة الناشئة من الإستثمارات التى تمت بواسطة المستثمرين من أى دولة ثالثة .

(٣) يتم التحويل بدون تأخير ، وفي جميع الأحوال ، خلال فترة زمنية لا تتجاوز شهر واحد من التاريخ الذى يتم فيه طلب التحويل .



٤) مع عدم الإخلال بحكم البند (٣) من المادة الخامسة فإن أية تحويلات يشار إليها في هذه الإتفاقية تكون نافذة بسعر الصرف الرسمي السائد في يوم التحويل .

### المادة السابعة

#### الحلول

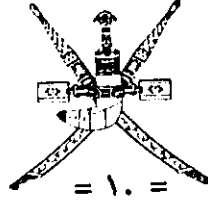
إذا قام أى من الطرفين المتعاقدين بالسداد لأى من مواطنيه أو شركاته بموجب ضمان تولاه فيما يتعلق بأى إستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وإذا كان إى إستثمار في إقليم أى من الطرفين المتعاقدين مؤمن عليه ضد أى مخاطر غير تجارية بموجب نظام ينشأ بواسطة القانون وأن السداد يتم بواسطة المؤمن بموجب تعويض يقدم فيما يتعلق بذلك الإستثمار ، فإن على الطرف المتعاقد الذي تم الإستثمار في إقليمه ، وبدون الإخلال بحقوق الطرف المذكور أولاً بموجب المادة الثامنة ، أن يعترف بحلول الطرف المتعاقد المذكور أولاً أو المؤمن حسب مقتضى الحال ، سواء كان ذلك بموجب قانون أو وفقاً لمعاملة قانونية ، بالنسبة لأى حق أو مطالبة من تلك الشركة أو ذلك المواطن من الطرف المتعاقد المذكور أولاً . وعلى الطرف المتعاقد المذكور أخيراً أن يعترف كذلك بأن حلول الطرف المتعاقد المذكور أولاً أو المؤمن يُحق له المطالبة بحقوقه على الآخرين بنفس الدرجة التى كانت لمن يخلفه .

### المادة الثامنة

#### تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

١) المنازعات التى تنشأ بين الطرفين المتعاقدين بشأن تفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية يتم حلها ما أمكن بواسطة حكومتى الطرفين المتعاقدين من خلال المشاورات والمفاوضات الدبلوماسية المباشرة والجادة .

٢) وإذا لم يمكن حل النزاع بالطرق الدبلوماسية ، يحال النزاع إلى هيئة تحكيم بناء على طلب أى من الطرفين المتعاقدين .



(٣) تشكل هيئة التحكيم لكل حالة على حدة كما يلي :-  
على كل طرف متعاقد أن يعين عضواً واحداً وعلى هذين العضوين أن يتفقا على مواطن من دولة ثالثة ليكون رئيساً بعد تعيينه بواسطة حكومتى الطرفين المتعاقدين . ويكون تعيين هذين العضوين خلال فترة شهرين ويعين الرئيس خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذي يقوم فيه أى من الطرفين المتعاقدين بإخطار الطرف المتعاقد الآخر بأنه يرغب في تقديم النزاع إلى هيئة تحكيم .

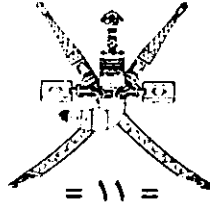
(٤) إذا لم يتم الإلتزام بالفترات الزمنية المحددة في الفقرة (٣) أعلاه فإنه يجوز لأى من الطرفين المتعاقدين ، في حالة عدم وجود أى ترتيبات أخرى متصلة بهذا الأمر، دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة وإذا تصادف أن كان الرئيس من رعايا أى من الطرفين المتعاقدين أو وجد ما يمنعه من تأدية المهمة المذكورة يقوم نائب الرئيس بإجراء التعيينات اللازمة وإذا تصادف أن كان نائب الرئيس من رعايا أى من الطرفين المتعاقدين أو وجد أيضاً ما يمنعه من تأدية المهمة المذكورة فإن عضو محكمة العدل الدولية التالي في الأقدمية والذي لا يكون من رعايا أى من الطرفين المتعاقدين عليه إجراء التعيينات اللازمة .

(٥) تتوصل هيئة التحكيم إلى قرارها بأغلبية الأصوات ويكون قرارها ملزماً . ويتحمل أى طرف متعاقد مصاريف العضو الذى يمثله في هيئة التحكيم ومصاريف إستشاراته المتصلة بإجراءات التحكيم ويتحمل الطرفان مناصفة مصاريف الرئيس والمصاريف المتبقية ويجوز أن تقرر هيئة التحكيم حول أى نظام بديل لإقتسام المصاريف . وفي كافة المجالات الأخرى فإن على هيئة التحكيم أن تحدد الإجراءات الخاصة بها .

### المادة التاسعة

### تسوية منازعات الاستثمار

(١) المنازعات بشأن الإستثمارات بين أحد الطرفين المتعاقدين ومواطني أو شركة من الطرف المتعاقد الآخر تحل وديا بين طرفي النزاع ما أمكن ذلك .



(٢) إذ لم يمكن حل النزاع خلال ستة أشهر من تاريخ إثارته بواسطة أحد طرفي النزاع، فإنه يحال إلى التحكيم بناء على رغبة الطرف المتعاقد أو المواطنين أو الشركات من الطرف المتعاقد الآخر . وبهذا يقر كل طرف متعاقد بقبوله لإجراءات هذا التحكيم . وإذا لم يتفق طرفا النزاع على خلاف ذلك تطبق أحكام الفقرات من (٢) إلى (٥) من المادة الثامنة بعد إجراء جميع التغييرات الضرورية بشرط أن تعيين أعضاء هيئة التحكيم بموجب المادة (٢/٨) يتم بواسطة أطراف النزاع كما وأنه وبالقدر الذي لا يتم فيه الإلتزام بالفترات الزمنية المحددة في المادة (٢/٨) يجوز أن يقوم أى من طرفي النزاع في حالة عدم وجود ترتيبات أخرى ، بدعوة رئيس محكمة التحكيم الدولية التابعة للغرفة التجارية الدولية في باريس لإجراء التعيينات اللازمة ويطبق الحكم طبقاً للقانون المحلي .

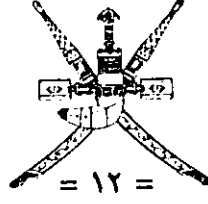
(٣) أثناء إجراءات التحكيم أو تطبيق الحكم ، فإن الطرف المتعاقد المشترك في النزاع يجب أن لا يثير أى إعتراض بأن مواطني أو شركات الطرف المتعاقد الآخر قد تلقت تعويضاً بموجب عقد تأمين فيما يتعلق بكل أو جزء من الخسارة .

(٤) في حالة أن كلا الطرفين المتعاقدين إنضموا إلى إتفاقية تسوية منازعات الإستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى الصادرة في ١٨ مارس ١٩٦٥م فإن المنازعات بموجب هذه المادة تحال إلى التحكيم بموجب الإتفاقية المذكورة أعلاه إلا إذا إتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك ، وبهذا يقر الطرفان المتعاقدان بقبولهما بهذه الإجراءات .

### المادة العاشرة بدء العمل بالإتفاقية

تخضع هذه الإتفاقية للتصديق ويبدأ العمل بها في تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها من خلال القنوات الدبلوماسية .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المادة الحادية عشرة  
مدة وإنهاء الإتفاقية

(١) تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشرة سنوات وأن تستمر نافذة بعد ذلك لفترة أو فترات مماثلة إلا إذا تم إنهاؤها كتابة بواسطة أى من الطرفين المتعاقدين قبل عام من إنتهائها .

(٢) فيما يتعلق بالإستثمارات التى تمت قبل تاريخ إنهاء الإتفاقية فإن أحكام المواد من (١) إلى (١٠) تظل سارية لفترة إضافية قدرها خمسة عشر عاماً من تاريخ إنهاء الإتفاقية .

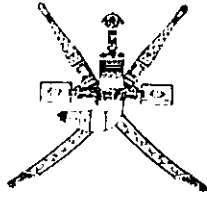
إشهاداً لما تقدم فإن الموقعين أدناه والمفوضين تفويضاً كاملاً من قبل حكومتيهما قاما بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

صدرت من نسختين في مسقط في هذا اليوم ١٢ من شهر صفر عام ١٤١٩هـ الموافق اليوم ٨ من شهر يونيو ١٩٩٨م باللغات العربية والملاوية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية وفي حالة أى خلاف يعتد بالنص الإنجليزي .

السفير / فقيران داتو حاجي  
مصطفى بن فقيران متاسن  
عن / حكومة صاحب الجلالة السلطان  
ويانج دي برتوان بروناي دارالسلام

معالي / أحمد بن عبدالنبي مكي  
وزير الإقتصاد الوطني ، نائب رئيس  
مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة  
عن / حكومة سلطنة عمان

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



AGREEMENT

ON THE PROMOTION AND RECIPROCAL  
PROTECTION OF FOREIGN INVESTMENTS

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN

AND

THE GOVERNMENT OF HIS MAJESTY THE SULTAN AND  
YANG DI-PERTUAN OF BRUNEI DARUSSALAM

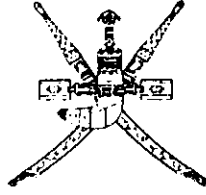
The Government of the Sultanate of Oman and the Government of His Majesty the Sultan and Yang Di-Pertuan of Brunei Darussalam (hereinafter collectively referred to as the Contracting Parties and each referred to as the Contracting Party),

Desiring to create favourable conditions for greater economic co-operation between them and in particular for investments by nationals and companies of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognizing that the encouragement and reciprocal protection under international agreements of such investments will be conducive to the stimulation of business initiative and will increase prosperity in both countries,

Recognizing the importance of the transfer of technology and human resources development arising from such investments,

have agreed as follows:



## ARTICLE 1

### Definitions

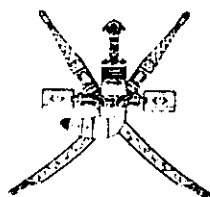
For the purposes of this Agreement:

1. "investment" means every kind of asset and in particular, though not exclusively, includes:
  - (a) movable and immovable property and any other property rights such as mortgages, liens or pledges;
  - (b) shares in and stocks and debentures of a company and any other form of participation in a company;
  - (c) claims to money or to any performance under contract associated with any investment having a financial value;
  - (d) industrial and intellectual property rights (and in particular copyrights, patents, registered designs, trademarks, trade-names, trade and business secrets), technical processes, know how and goodwill;
  - (e) business concessions conferred by law or under contract, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources.
  - (f) any investments made before the date of this Agreement and any alteration to the form in which the assets invested shall not affect their classification as investments.
  
2. "territory" means:
  - (a) in respect of the Sultanate of Oman:

Oman territory as per the definition stated in Omani laws and the adjacent areas within which the Sultanate of Oman exercises sovereign rights or jurisdiction in accordance with international law.
  - (b) in respect of Brunei Darussalam:

Brunei Darussalam and the maritime areas adjacent to the coast of Brunei Darussalam to the extent to which Brunei Darussalam may exercise sovereign rights or jurisdiction in those areas according to international law.
  
3. The term "returns" shall mean the amounts yielded by an investment and in particular, though not exclusively, shall include profits, interest, capital gains, dividends, royalties and fees.



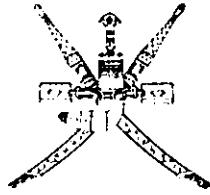


4. The term "national" shall mean:
  - (a) in respect of the Sultanate of Oman:  
Natural persons having the Omani nationality in accordance with the laws of the Sultanate of Oman.
  - (b) in respect to Brunei Darussalam:  
Natural persons who are accorded the status of a national in Brunei Darussalam under its applicable laws .
5. The term "companies" shall mean:  
Any kind of juridical entity, including any partnership, corporation, body corporate, firm, association or other organisation with or without legal personality that is duly incorporated or constituted within or outside the country of the Contracting Party with limited or unlimited liability irrespective of whether or not their entities are directed to profit provided that they shall be companies in which nationals of either Contracting Party have a substantial or controlling interest.

## ARTICLE 2

### Encouragement and Protection of Investments

1. Each Contracting Party shall as far as possible encourage nationals and companies of the other Contracting Party to make investments in its territory and shall allow such investments in accordance with the provisions of the laws and regulations in force in its territory.
2. Each Contracting Party in its territory shall accord protection to investments by nationals or companies of the other Contracting Party in accordance with the provisions of the laws and regulations in force in its territory. In the event that the legislation in one Contracting Party requires from time to time particular investments to be approved, such Contracting Party shall only accord protection to any such investments by nationals or companies of the other Contracting Party if and to the extent that the relevant approval has been obtained.



3. Investments by nationals or companies of each Contracting Party shall at all times enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party . Neither Contracting Party shall in any way impair by arbitrary or discriminatory measures the management, maintenance, use or enjoyment of investments in its territory by nationals or companies of the other Contracting Party.

### ARTICLE 3

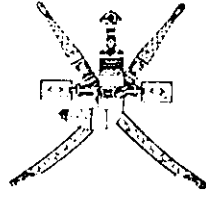
#### Most-favoured-nation Provisions

1. Each Contracting Party shall at all times ensure fair and equitable treatment to the investments made in its territory by nationals or companies of the other Contracting Party.
2. Each Contracting Party shall in its territory accord nationals and companies of the other Contracting Party treatment not less favourable than that which it accords to nationals and companies of any third State and in particular as regards management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments as well as other activities connected with investments.
3. The treatment mentioned above shall not apply to any advantage accorded to nationals and companies of a third State by either Contracting Party based on the membership of that Contracting Party in a Customs Union, Common Market, Free Trade Zone, Regional or Sub-regional arrangement, Multilateral International Economic Agreement or an agreement on avoidance of double taxation, or for facilitation of frontier trade, or any matter pertaining wholly or mainly to taxation.

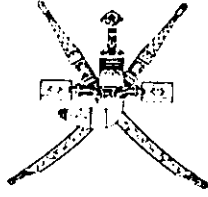
### ARTICLE 4

#### Nationalization or Expropriation

1. Investments by nationals or companies of either Contracting Party shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party.



2. Investments of nationals and companies of either Contracting Party shall not either directly or indirectly be expropriated, nationalized or subjected to measures having effect equivalent to expropriation or nationalization (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for a public purpose related to the internal needs of that Contracting Party and on a non-discriminatory basis and against prompt, adequate and effective compensation.
3. Such compensation shall be computed on the basis of the fair market value of the investment immediately prior to the point of time when the decision for expropriation has been taken or became publicly known whichever occurs earlier. Where the market value cannot be readily ascertained, the compensation shall be determined in accordance with the generally recognized principles of valuation and on equitable principles taking into account, *inter alia*, the capital invested, depreciation, capital already repatriated, replacement value and other relevant factors. The compensation shall include interest at the current LIBOR rate of interest applicable to the currency in which the investment was originally undertaken from the date of expropriation until the date of payment.
4. Where a Contracting Party nationalizes or expropriates the assets of a legal person which is established or licensed under the law in force, in its territory and in which any natural or legal person of the other Contracting Party owns shares, stocks, debentures or other rights or interest, it shall ensure that fair and reasonable compensation is received in freely convertible currencies and allowed to be repatriated. Such compensation shall be determined on the basis of the recognized principles of valuation such as the market value of the assets immediately prior to the point of time when the decision for nationalization or expropriation was announced or became publicly known. The compensation shall include interest at the current LIBOR rate of interest applicable to the currency in which the investment was originally undertaken from the date of nationalization or expropriation until the date of payment.

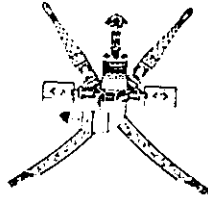


5. The determination of the amount of compensation, in the absence of agreement being reached between the investor and the Contracting Party taking expropriation, shall be referred to arbitration. The amount of compensation finally determined shall be paid to the investor in freely convertible currencies and allowed to be repatriated without undue delay.
6. The provisions of Paragraphs 2, 3, 4 of this Article shall also apply to the current returns from an investment as well as, in the event of liquidation, to the proceeds from the liquidation.

#### ARTICLE 5

##### Compensation for Damage or Loss

1. Nationals and companies of one Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war or other armed conflict, a state of national emergency, revolt, or riot in the territory of the latter Contracting Party shall be accorded by the latter Contracting Party treatment not less favourable than that which the latter Contracting Party accords to its nationals and companies. As regards reinstatement, compensation or any other valuable consideration and concerning the remittance of these payments, each Contracting Party shall grant to requests of the nationals and companies of the other Contracting Party the treatment not less favourable than the one it accords to the requests of its nationals and companies or nationals and companies of any third country.
2. Without prejudice to Paragraph 1 of this Article, nationals and companies of one Contracting Party who in any of the situations referred to in that Paragraph suffer losses in the territory of the other Contracting Party resulting from requisitioning of their property by its forces or authorities, or destruction of their property by its forces or authorities which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation,



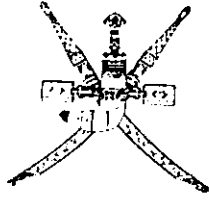
shall be accorded restitution or appropriate, fair and non discriminatory compensation.

3. Payments resulting under this Article shall be made in a convertible currency, freely transferable and allowed to be repatriated without undue delay. The compensated investor shall have the right to request conversion from local currency at an exchange rate ruling on the last business day prior to the events leading to his loss.

#### ARTICLE 6

##### Transfers - Repatriation of Capital and Returns

1. Nationals and companies of either Contracting Party shall, after performing their fiscal obligations, be able to transfer their capital and returns in a freely convertible currency without undue delay, including:
  - (a) capital and additional capital amounts used to maintain, increase or expand existing investments;
  - (b) net returns, dividends, service fees accruing from technical assistance, interest and other current profits accruing from any investment by an investor of either Contracting Party;
  - (c) the proceeds accruing from the total or partial sale or total or partial liquidation of any investment made by an investor of either Contracting Party;
  - (d) repayment of loans made by investors of either Contracting Party as well as accrued interests;
  - (e) the earnings of nationals of either Contracting Party deriving from their work and services in connection with an investment in its territory in accordance with its national laws and regulations.
2. The Contracting Parties undertake to accord to transfers referred to in Paragraph (1) of this Article a treatment not less favourable than that accorded to such transfers originating from investments made by investors of any third state.



3. The transfer shall be allowed without delay and, in any event, within a period of time not exceeding one month from the date on which the request for the transfer is made.
4. Without prejudice to the provisions of Article (5/3) any transfers referred to in this Agreement shall be effected at the official exchange rate prevailing on the day of the transfer.

#### ARTICLE 7

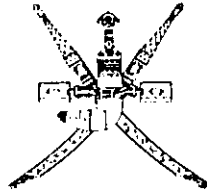
##### Subrogation

If either Contracting Party makes a payment to any of its nationals or companies under a guarantee it has assumed in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party and if an investment in the territory of one Contracting Party is insured against non-commercial risks under a system established by law and a payment is made by an insurer under an indemnity given in respect of that investment, the Contracting Party in whose territory the investment was made shall, without prejudice to the rights of the former Contracting Party under Article 8, recognise the assignment to the former Contracting Party or the insurer as appropriate, whether under a law or pursuant to a legal transaction, of any right or claim of such national or company of the former Contracting Party. The latter Contracting Party shall also recognise the subrogation of the former Contracting Party or insurer shall be entitled to assert to the same extent as its predecessor in title.

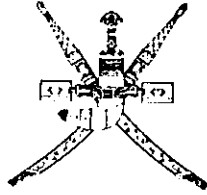
#### ARTICLE 8

##### Settlement of Disputes between Contracting Parties

1. Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, if possible, be settled by the Government of the two Contracting Parties through direct and meaningful diplomatic consultation and negotiations.



2. If a dispute cannot thus be settled, it shall upon the request of either Contracting Party be submitted to an arbitration tribunal.
3. Such arbitration tribunal shall be constituted for each individual case as follows: each Contracting Party shall appoint one member and these two members shall agree upon a national of a third State as their chairman to be appointed by the Governments of the two Contracting Parties. Such members shall be appointed within two months, and such chairman shall be appointed within three months from the date on which either Contracting Party has informed the other Contracting Party that it wants to submit the dispute to an arbitration tribunal.
4. If the periods specified in paragraph 3 above have not been observed either Contracting Party may, in the absence of any other relevant arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice President shall make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or if he, too, is prevented from discharging the said function, member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall make the necessary appointments.
5. The arbitration tribunal shall reach its decision by a majority of votes and its decision shall be binding. Each Contracting Party shall bear the cost of its own member of the arbitration tribunal and costs of its counsel in the arbitration proceedings; the cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by both Contracting Parties. The tribunal may decide on any alternative system to share the costs. In all other respects, the arbitration tribunal shall determine its own procedure.



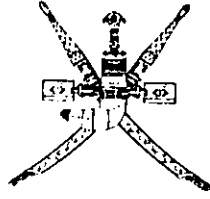
## ARTICLE 9

### Settlement of Investment Disputes

1. Disputes concerning investments between one Contracting Party and a national or company of the other Contracting Party shall, as far as possible, be settled amicably between the parties in dispute.
2. If a dispute cannot be settled within six months of the date when it has been raised by one of the parties in dispute, it shall, upon the request of the relevant Contracting Party, the nationals or companies of the other Contracting Party, be submitted for arbitration. Each Contracting Party herewith declares its acceptance of such arbitration procedure. Unless the parties in dispute have agreed otherwise, the provisions of paragraphs 3 to 5 of Article 8 shall be applied mutatis mutandis on condition that the appointment of the members of the arbitration tribunal in accordance with Article 8.3 is effected by the parties in dispute and that, insofar as the periods specified in Article 8.3 are not observed, either party in dispute may, in the absence of other arrangements, invite the President of the International Court of Arbitration of the International Chamber of Commerce in Paris to make the required appointments. The award shall be enforced in accordance with domestic law.
3. During arbitration proceedings or the enforcement of an award, the Contracting Party involved in the dispute shall not raise the objection that the nationals or companies of the other Contracting Party has received compensation under an insurance contract in respect of all or part of its loss.
4. In the event of both Contracting Parties having become Contracting States of the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States of 18th March, 1965, disputes under this Article between the parties in dispute shall be submitted for arbitration under the aforementioned convention unless the parties in dispute agree otherwise; each Contracting Party hereby declares its acceptance of such a procedure.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



#### ARTICLE 10

##### Entry into Force

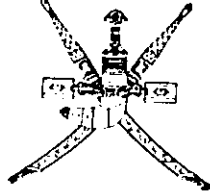
This Agreement shall be subject to ratification and shall enter into force on the date of exchange of Instruments of Ratification through diplomatic channels.

#### ARTICLE 11

##### Duration and Termination

1. This Agreement shall remain in force for a period of 10 years and shall continue in force thereafter for another similar period or periods unless terminated in writing by either Contracting Party one year before its expiration.
2. In respect of investments made prior to the date of termination of the Agreement, the provisions of Article 1 to 10 shall continue to be in force for a further period of 15 years from the date of termination of the Agreement.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



IN WITNESS WHEREOF, the undersigned duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in duplicate at Muscat on this 13 th day of Safar 1419 H, corresponding to 8 th day of June 1998, in the Arabic, Malay and English languages, all texts being equally authentic and in case of any divergence, the English text shall prevail.

His Excellency  
Ahmad bin Abdull Nabi Macki  
Minister of National Economy,  
Deputy Chairman of the Financial  
and Energy Resources  
On Behalf of the Government of the  
Sultanate of Oman

His Excellency  
Pengiran Dato Haji Mustapha bin  
Pengiran Metasan  
Ambassador  
On Behalf of the Government of  
His Majesty the Sultan and Yang  
Di-Pertuan Brunei - Darussalam